مجلس بلدي

إعداد: بداح العنزي b.alenzi@alanba.com.kw

بهدف المحافظة على الدور الفني والتنظيمي للمكاتب الهندسية

العنزي لإعادة تنظيم إجراءات إصدار تراخيص المظلات والحدائق بالسكن الخاص

بداح العنزي

دعا عضو المجلس البلدي عبدالله العنزي إلى إعادة تنظيم إجراءات إصدار تراخيص المظلات والحدائق المنزلية في مناطق السكن الخاص والنموذجي. وقال العنزي في اقتراح تقدم به: إنه انطلاقا من حرص المجلس البلدي على الارتقاء بمستوى الخدمات البلدية، وتطوير الإجراءات الإدارية، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنظيم العمراني وتيسير الخدمات المقدمة للمواطنين، وبما ينسجم مع توجه الدولة نحو تبسيط الإجراءات وتعزيز كفاءة الأداء، أتقدم بهذا المقترح بشأن إعادة تنظيم إجراءات إصدار تراخيص المظلات والحدائق المنزلية في مناطق السكن الخاص والنموذجي، بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ في الوقت ذاته على الدور الفني للمكاتب الهندسية المرخصة. وفي إطار متابعة الملاحظات الواردة من المواطنين، تبين أن تكلفة إصدار تراخيص المظلات والحدائق المنزلية تشكل عبئا ماليا على شريحة واسعة منهم، نتيجة إلزامية تقديم الطلبات عن طريق المكاتب الهندسية المرخصة، رغم أن هذه الأعمال في الغالب تخضع لاشتراطات فنية موحدة ولا تستلزم في معظم الحالات إعداد تصاميم هندسية متخصصة. وأكد أن هذا المقترح لا يهدف إلى إلغاء دور المكاتب الهندسية أو الانتقاص من مسؤوليتها الفنية، وإنما يهدف إلى إعادة تنظيم الإجراءات بما يحقق التوازن بين المحافظة على جودة الخدمة، وتخفيف الأعباء المالية عن المواطنين، وبما ينسجم مع مبادئ العدالة وتيسير الخدمات الحكومية.

لذلك، أتقدم بهذا المقترح على النحو التالي:

1ـ تكليف الجهاز التنفيذي بإجراء دراسة شاملة لإعادة تنظيم إجراءات إصدار تراخيص المظلات والحدائق المنزلية في مناطق السكن الخاص والنموذجي، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتسريع إنجاز المعاملات.

2ـ دراسة وضع آلية تنظيمية، بالتنسيق مع الجهات المختصة، وذات الصلة لتنظيم أتعاب إعداد وتقديم طلبات تراخيص المظلات والحدائق المنزلية، بما يحقق التوازن بين حقوق المواطنين والمحافظة على الدور المهني للمكاتب الهندسية.

3ـ إعداد نماذج هندسية موحدة ومعتمدة للأعمال المتكررة والبسيطة، بما يقلل الوقت والجهد اللازمين لإعداد الطلبات، ويسهم في تبسيط إجراءات الترخيص.

4ـ استمرار إلزامية تقديم طلبات التراخيص عن طريق المكاتب الهندسية المرخصة، مع المحافظة على مسؤوليتها الفنية والقانونية عن صحة البيانات والمخططات المقدمة، وفقا للاشتراطات واللوائح المعمول بها. ويهدف هذا المقترح إلى تحقيق الآتي:

ـ تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين.
ـ تبسيط إجراءات إصدار التراخيص وتقليل مدة إنجازها.
ـ المحافظة على الدور الفني والتنظيمي للمكاتب الهندسية.
ـ رفع مستوى جودة الخدمات البلدية.
ـ تحقيق التوازن بين متطلبات التنظيم العمراني وتيسير الخدمات.

وأكد على ضرورة التزام الجهاز التنفيذي بدراسة هذا المقترح والرد عليه وفق الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في قانون بلدية الكويت رقم (33) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وذلك خلال المدة القانونية المقررة للرد على مقترحات أعضاء المجلس البلدي، بما يكفل تمكين المجلس من ممارسة دوره التشريعي والرقابي، ومتابعة الإجراءات المتخذة حيال هذا المقترح، وصولا إلى تحقيق المصلحة العامة، وتطوير الخدمات البلدية، وتخفيف الأعباء المالية عن المواطنين مع المحافظة على الدور الفني للمكاتب الهندسية.

عبدالله العنزي

استهداف عدد من المنشآت الحيوية والمدنية وسقوط شظايا في عدد من المواقع بالبلاد

القوات المسلحة رصدت صاروخاً باليستياً و5 صواريخ جوالة و33 طائرة مسيّرة وتم اعتراضها والتعامل معها

إصابة 4 من منتسبي القوات المسلحة في استهداف إحدى القطع البحرية الكويتية

صرّح المتحدث الرسمي لوزارة الدفاع، العقيد الركن سعود عبدالعزيز العطوان، بأن القوات المسلحة رصدت، مساء أمس، عدد (1) صاروخ باليستي، وعدد (5) صواريخ جوالة، وعدد (33) طائرة مسيرة معادية، وقد تم اعتراضها والتعامل معها.

وأسفر العدوان الإيراني الآثم عن استهداف عدد من المنشآت الحيوية والمدنية، وسقوط شظايا في عدد من المواقع بالبلاد، مما أدى إلى وقوع أضرار مادية.

كما تم استهداف إحدى القطع البحرية التابعة للقوة البحرية الكويتية، وأصيب على إثر ذلك عدد (4) من منتسبي القوات المسلحة، حيث تلقوا الرعاية الطبية والعلاج اللازم، وحالتهم مستقرة.

وأكدت القوات المسلحة استمرارها في أداء مهامها وواجباتها بكفاءة، في إطار الجاهزية المستمرة والاستعداد الدائم، بما يعزز أمن الوطن ويحفظ سلامة المواطنين والمقيمين.

وكان المتحدث الرسمي لوزارة الدفاع العقيد الركن سعود العطوان، أعلن أن القوات المسلحة تعاملت مع الهجمات المعادية الناتجة عن العدوان الإيراني الآثم على البلاد، وتم اعتراضها والتصدي لها.

العقيد الركن سعود العطوان

وأهاب العقيد العطوان في تصريح صحافي أوردته رئاسة الأركان بالجميع لعدم الاقتراب أو لمس أو تصوير أي حطام أو أجزاء أو مخلفات ناتجة عن سقوط الصواريخ أو الطائرات المسيرة.

ودعا الجميع إلى عدم نشر أو تداول أي صور أو مقاطع ڤيديو للمواقع المتضررة أو مواقع سقوط الشظايا ومخلفات عمليات الاعتراض عبر وسائل التواصل الاجتماعي وضرورة الإبلاغ عنها فورا بالاتصال على رقم الطوارئ (112) حفاظا على الأمن والسلامة العامة.

وأكد العقيد العطوان استمرار القوات المسلحة في أداء مهامها وواجباتها بكفاءة واقتدار في إطار الجاهزية المستمرة والاستعداد الدائم بما يعزز أمن الوطن ويحفظ سلامة المواطنين والمقيمين.

وكانت رئاسة الأركان العامة للجيش اعلنت أن الدفاعات الجوية الكويتية تصدت لهجمات صاروخية وطائرات مسيرة معادية.

وقالت «رئاسة الأركان» في بيان صحافي إن أصوات الانفجارات التي سمعت هي نتيجة اعتراض منظومات الدفاع الجوي للهجمات المعادية، داعية الجميع إلى التقيد بتعليمات الأمن والسلامة الصادرة عن الجهات المختصة.

بعد عقد من محاولة الانقلاب في 15 يوليو:

درس في اليقظة والوحدة وصمود الديموقراطية

مضت عشرة أعوام على محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في 15 يوليو 2016، والتي تعد إحدى أكثر المحطات تأثيرا في تاريخ جمهورية تركيا.

ولم تكن أحداث 15 يوليو مجرد اعتداء على حكومة منتخبة ديموقراطيا، بل شكلت أيضا اعتداء على النظام الدستوري، والسيادة الوطنية، والقيم الديموقراطية التي يتمسك بها الشعب التركي.

كانت منظمة فتح الله الإرهابية (ضFET)، التي تقف وراء هذه المحاولة، قد أمضت عقودا في بناء شبكة سرية تغلفت بصورة عامة مضللة، وقدمت نفسها زورا على أنها «حركة تعليمية ومنظمة مجتمع مدني»، بينما كانت تخفي أهدافها الحقيقية.

وفي الخامس عشر من يوليو 2016، حاول عناصر المنظمة المتغلغلون داخل القوات المسلحة الإطاحة بالنظام الدستوري باستخدام العنف. وشهدت تلك الليلة محاولة لاغتيال فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، كما تعرض مبنى مجلس الأمة التركي الكبير (البرلمان)، الذي يجسد الإرادة الديموقراطية للأمة، للقصف.

واستهدفت مؤسسات الدولة، وأطلقت النيران على المدنيين الأبرياء، في محاولة من الانقلابيين لفرض إرادة تنظيم سري على أمة ديموقراطية.

إلا أن ما لم يكن في حسبانهم هو عزيمة الشعب التركي وإصراره الراسخ على الدفاع عن ديموقراطيته ووطنه.

وفي مواجهة هذا الاعتداء، نزل ملايين المواطنين من مختلف فئات المجتمع إلى الشوارع للتصدي للانقلابيين، وأظهروا شجاعة استثنائية.

وبغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو خلفياتهم الاجتماعية، توحدوا حول مبدأ واحد: الدفاع عن الديموقراطية والنظام الدستوري الشرعي. ومع بزوغ فجر اليوم التالي، أصبح واضحا أن محاولة الانقلاب قد فشلت، ولكن بثمن باهظ، إذ ارتقى 253 شهيدا، وأصيب أكثر من 2,200 شخص، وتعرضت العديد من المباني والمؤسسات لأضرار جسيمة. ولم يقتصر ما أظهره الشعب التركي تلك الليلة على إحباط محاولة الانقلاب فحسب، بل وجه رسالة قوية مفادها «الإرادة إرادتنا، والنصر نصرنا» فمن خلال دفاعهم عن إرادتهم الوطنية، أكد المواطنون حقيقة راسخة مفادها أن الشرعية الديموقراطية لا تستمد إلا من إرادة الشعب، ولا يمكن انتزاعها أو استبدالها بالإكراه أو التسلل أو استخدام القوة.

وكشفت أحداث الخامس عشر من يوليو ليس فقط عن مخطط انقلابي، بل أيضا عن الطبيعة الحقيقية لمنظمة فتح الله الإرهابية (ضFET). فما واجهه الشعب التركي في تلك الليلة كان حصيلة عقود من العمل السري الذي انتهجته هذه المنظمة، والتي تمكنت من التسلل بصورة منهجية في مؤسسات الدولة، بينما كانت تخفي أهدافها الحقيقية خلف واجهات التعليم، والعمل الخيري، والحوار، وأنشطة المجتمع المدني.

وقد أثبتت التحقيقات اللاحقة وأحكام القضاء أن منظمة فتح الله الإرهابية (ضFET) لم تكن حركة دينية أو تعليمية عادية، بل تنظيما سريا بالغ الانضباط، يمتلك هيكلا قياديا خاصا، وآليات منظمة للتجنيد، وشبكات مالية، وأهدافا عملياتية تخدم أجندته السرية.

ومن الأمور ذات الأهمية البالغة الشهادات التي أدلى بها أعضاء سابقون في المنظمة، والذين أعربوا لاحقا عن ندمهم وتعاونوا مع السلطات القضائية، فقد أقر العديد من الأشخاص الذين خضعوا للمحاكمة بسبب تورطهم في أنشطة المنظمة، وبشكل علني خلال جلسات المحاكم، بأن محاولة الانقلاب في 15 يوليو تم التخطيط لها وتنفيذها من قبل منظمة فتح الله الإرهابية (ضFET)، كما كشفوا أن عناصر المنظمة تمكنوا من التسلل في مؤسسات الدولة من خلال أساليب غير قانونية، شملت التلاعب في امتحانات القبول، والمراقبة غير المشروعة، والابتزاز، والترهيب، وتلفيق الأدلة، وغيرها من الوسائل المخالفة للقانون، كما ربطت العديد من الإجراءات القضائية المنظمة بمجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية التي تتجاوز بكثير محاولة الانقلاب نفسها.

السفيرة التركية طوبى نور سونمز

وتكمن خطورة منظمة فتح الله الإرهابية (ضFET) بشكل خاص في قدرتها على إخفاء نواياها الحقيقية خلف هياكل تبدو في ظاهرها مشروعة. ولا ينبغي النظر إلى المنظمة باعتبارها تهديدا داخليا فقط، فهي شبكة عابرة للحدود، قد تشكل أنشطتها وأساليب عملها مخاطر أمنية خطيرة أينما وجدت.

ولهذا السبب، تواصل تركيا تعاونها الوثيق مع الدول الأخرى والشركاء الدوليين من أجل رفع مستوى الوعي بطبيعة هذه المنظمة وأساليبها. إن أساليبها العملياتية، ووسائل اتصالها السرية، وانتشارها الدولي الواسع، تثير مخاوف جدية، لاسيما في ظل ارتباطها بهياكل استخباراتية وشبكات خارجية قد لا تتوافق مصالحها مع مصالح الدول التي تنشط فيها المنظمة. ولا ينبغي للمجتمع الدولي تجاهل هذه المخاوف. علاوة على ذلك، فإن وفاة فتح الله غولن في أكتوبر 2024 لا ينبغي تفسيرها على أنها نهاية للتهديد الذي تمثله منظمة فتح الله الإرهابية (ضFET). فقد أثبت التاريخ أن التنظيمات السرية التي تبنى على مدى عقود نادرا ما تختفي بوفاة مؤسسيها، إذ غالبا ما تستمر الشبكات والموارد المالية والهياكل المؤسسية والآليات الأيديولوجية لفترات طويلة حتى بعد تغير القيادات. ولهذا السبب، فإن التهاون أو الاطمئنان المفرط سيكون خطأ فادحا.

وعليه، فإن الدرس المستفاد من أحداث 15 يوليو ليس درسا يخص تركيا وحدها، بل هو تذكير لجميع الدول بأن التنظيمات التي تعمل تحت شعارات التعليم أو العمل الخيري أو الحوار أو المجتمع المدني ينبغي تقييمها ليس بناء على صورتها العامة التي جرى إعدادها بعناية، وإنما وفقا لسلوكها الفعلي ومستوى شفافيتها. فقد قدمت منظمة فتح الله الإرهابية (ضFET) نفسها لسنوات طويلة على أنها حركة ملتزمة بالتعليم والحوار بين الثقافات والقيم الإنسانية العالمية، إلا أن السلطات التركية والعديد من المنتقدين يرون أن هذه الصورة استخدمت لإخفاء عمليات التغلغل داخل مؤسسات الدولة، والشبكات المالية غير الشفافة، وغيرها من الأنشطة غير القانونية.

وفي الخامس عشر من يوليو من كل عام، تحيي تركيا يوم الديموقراطية والوحدة الوطنية، وتشكل هذه المناسبة فرصة لتكريم شهدائنا، والإعراب عن تقديرنا لمحاربينا وقدامى المحاربين، وتجديد التزامنا الراسخ بالديموقراطية، والنظام الدستوري، والوحدة الوطنية.

وفي الذكرى العاشرة لأحداث 15 يوليو، لاتزال روح ذلك اليوم مصدر قوة وإلهام. فهي تذكرنا بأن الديموقراطية ليست أمرا مضمونا، وأن الإرادة الصلبة للأمة أقوى من أي مؤامرة تستهدفها.

وإذ نستذكر أولئك الذين ضحوا بأرواحهم دفاعا عن جمهوريتنا، فإننا نفعل ذلك بكل مشاعر الامتنان والتقدير والاحترام العميق. نسأل الله تعالى أن يتغمد شهداءنا بواسع رحمته، وأن يمن على محاربينا بالصحة والعافية، وأن يحفظ وحدة أمتنا العزيزة واستقرارها وازدهارها.

الإرادة إرادتنا، والانتصار انتصارنا!

ضبط 3800 سلعة مقلّدة داخل مخزنين

عاطف رمضان

كشف مدير إدارة الرقابة التجارية في وزارة التجارة والصناعة فيصل الأنصاري عن ضبط فرق التفتيش التابعة للإدارة، وبعد عمليات متابعة ورصد مسبقة، مخزنين في عمارتين مختلفتين يحتويان على كميات كبيرة من الملابس والأحذية التي تحمل علامات تجارية عالمية مقلدة. وأوضح الأنصاري أن أعمال التفتيش كشفت قيام المخالف بعرض وبيع هذه السلع للمستهلكين في مخالفة صريحة للتشريعات المنظمة لحماية حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية، .

وأضاف أن فرق الرقابة تحفظت على 3800 سلعة مقلدة، وتم تحرير محضر ضبط بالواقعة، تمهيدا لاستكمال الإجراءات القانونية والإحالة إلى الجهات المختصة وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها.

جمعية سلوى التعاونية
جمعية سلوى التعاونية
SALWA COOPERATIVE SOCIETY

بناء على كتاب وزارة الشئون الاجتماعية رقم (20267605001688) بتاريخ 2026/7/8م

تعلن جمعية سلوى التعاونية عن رغبتها
في التعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة في مجال:
النظافة والمناولة

وذلك وفقا للشروط التالية:

تطبق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية المنظمة للعمل التعاوني.
1- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه ولن يعتد بأي رخصة أخرى.
2- سوف يتم استبعاد الشركة أو المؤسسة التي لم توفر صورة من الترخيص التجاري ساري المفعول.
3- أن تكون العمالة على إقامة الشركة أو المؤسسة ومتواجدة حاليا .
4- أن يكون السعر معيارا أساسيا للاختيار عند توافر الشروط المذكورة.
5- أن تكون الشركة أو المؤسسة المتقدمة تتوافر بها المواصفات الواردة بكراسة الشروط المعدة من قبل الجمعية.
6- سوف يتم استبعاد الشركة أو المؤسسة التي لم تلتزم بتطبيق القرار الوزاري رقم (14 لسنة 2017) بشأن الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الأهلي والنفطي والقرار الوزاري رقم (21 لسنة 2017) بشأن سريان القرار سالف الذكر.
7- تلتزم الشركة أو المؤسسة التي رست عليها المناقصة بتنفيذ العقد اعتباراً من التاريخ الذي تحدده الجمعية في كراسة الشروط، وفي حال عدم الالتزام يتم صرف الشيك لصالح الجمعية وتتم إعادة الطرح مرة أخرى.
8- يتم حرمان الشركة أو المؤسسة من المشاركة في المناقصات لمدة سنتين في حال انسحابها من المناقصة بعد الترسية عليها.

المستندات المطلوبة :
1- صورة البطاقة المدنية سارية المفعول لصاحب الترخيص.
2- صورة الرخصة التجارية سارية المفعول مطابقة تماما لمسمى النشاط المطروح + صورة من عقد التأسيس للشركات وتعديلاته.
3- تقديم ما يفيد بأن الشركة لها سابقة أعمال في المجال المطلوب.
4-تقديم شهادة تقدير احتياج أصلية من قبل الهيئة العامة للقوى العاملة ومبين فيها عدد العمالة.
5- تقديم شيك مصدق أو خطاب ضمان للجمعية صالح لمدة (3) أشهر بقيمة (2000 د.ك) ألفي دينار كويتي.
6- تقديم شهادة من الهيئة العامة للقوى العاملة تفيد بأنه لا يوجد وقف على ملف الشركة وتراخيصه.
7- الوصل الأصلي الخاص بشراء كراسة الشروط.
8- كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة من الشركة أو المؤسسة.
9-تقديم تعهد بوجود عمالة فعلية على كفالتها ومتواجدة وتغطي أعداد الأفراد التي سوف يتم تزويد الجمعية بها.

على الشركات أو المؤسسات أصحاب الاختصاصات الراغبة في المشاركة مراجعة إدارة الجمعية لاستلام كراسة الشروط مقابل مبلغ (100 د.ك) فقط مائة دينار كويتي غير قابلة للرد, ويتم تسليم العطاءات في مظاريف مغلقة بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية اعتباراً من يوم الاربعاء الموافق 2026/7/15م حتى نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق 2026/7/28 م من الساعة (8:00) صباحاً حتى الساعة (1:00) ظهراً

والله ولي التوفيق،،،
مع تحيات المدير المعين

جمعية الروضة وحولي التعاونية
طرح إعلان (مشروع صيانة التكييف المركزي وملحقاته لأسواق وفروع ومرافق جمعية الروضة وحولي التعاونية)

رقم تصريح: (م / ح ، ش /14/2026/7)

تعلن جمعية الروضة وحولي التعاونية عن حاجتها إلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في مجال صيانة التكييف وذلك حسب المواصفات الموجودة في كراسة الشروط، فعلى الشركات والمؤسسات الراغبة التقدم إلى إدارة الجمعية لاستلام كراسة الشروط وذلك حسب التالي:

1. تسليم كراسة الشروط للمقاول نظير مبلغ (150 د.ك) غير قابل للرد.
2. ترخيص تجاري للشركة أو المؤسسة ساري المفعول.
3. اعتماد توقيع للشركة أو المؤسسة من قبل الهيئة العامة للقوى العاملة أو لجنة المناقصات المركزية ساري المفعول (ولا يقبل أي تفويض غير ذلك).
4. تقديم كفالة بنكية 2% من قيمة العطاء صالحة لمدة 90 يوم من تاريخ الإغلاق.
5. المناقصة عامة للشركات أو المؤسسات المتخصصة في هذا المجال.
6. بدء شراء كراسة الشروط والمواصفات من تاريخ طرح الإعلان ولغاية يوم الأحد الموافق 2026/7/26.
7. يتم تعبئة نموذج صيغة العطاء بالقيمة الإجمالية ونموذج الكفالة البنكية (أرقام وأحرف) بكراسة أصول المناقصة، على أن يوقع ويختم من قبل الشركة أو المؤسسة، شريطة الالتزام بما جاء بكراسة المناقصة ولن يعتد بالتواقيع الضوئية، ويستبعد العطاء الذي يخالف ذلك.
8. يتم تعبئة نموذج جداول الكميات بالقيمة الإجمالية والافرادية (أرقام وأحرف) على أن يوقع ويختم من قبل الشركة أو المؤسسة، مع شريطة الالتزام بما جاء بكراسة المناقصة، ولن يعتد بالتواقيع الضوئية ويستبعد العطاء الذي يخالف ذلك.
9. سوف يكون موعد الاجتماع التمهيدي يوم الاثنين الموافق 2026/7/27 الساعة 1:00 ظهراً ويجب أن يتم اعتماده من قبل إدارة المنشآت التعاونية، لتقديمه ضمن مستندات المناقصة ويستبعد العطاء الذي لا يحتوي على الاجتماع التمهيدي الموقع والمختوم من الشركات والمعتمد من إدارة المنشآت التعاونية.
10. سوف يكون آخر يوم لتقديم العطاء يوم الخميس الموافق 2026/8/13م في تمام الساعة 12:00 ظهراً بإدارة المنشآت التعاونية - منطقة القصور قطعة (5)، على أن يقوم المقاول بتقديم مظروف واحد محكم الإغلاق ومشمع بالشمع الأحمر ويحتوي على نسخة ورقية من كراسة المواصفات المعتمدة من إدارة المنشآت التعاونية وهي كما يلي (أصول المناقصة - الشروط العامة - الشروط الخاصة - المواصفات الفنية - جداول الكميات والمخططات - الاجتماع التمهيدي بالإضافة إلى المستندات المذكورة في البنود رقم 2، 3، 4، 7، 8، 9) ولا يقبل المظروف الغير مشمع أو الممزق أو التالف أو المشوه أو المميز بصفة أو عليه إشارة أو علامة أو دلالة وذلك وفقاً لشروط التقديم في كراسة المناقصة المعتمدة بحسب ما هو مذكور في قرار (46/ت) لسنة 2021 لقطاع التعاون.
11. تستبعد العطاءات التي لا تستوفي ما سبق ذكره وذلك من خلال الاجتماع المحدد لفض العطاءات ولن تقبل أي مستندات إضافية بعد الاجتماع

رئيس مجلس إدارة الجمعية

مع تحيات
مجلس الإدارة
الاستمرار في القمة منهجنا
الروضة و حولي
Rawda & Hawally

شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني ش.م.ك.م
Eyas for Higher & Technical Education Co. KSCP

تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني ش.م.ك.م بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور الجمعيات العامة العادية وغير العادية المزمع انعقادهما في تمام الساعة الثانية عشر والنصف ظهرا من يوم الأربعاء الموافق 2026/07/22 في منطقة شرق - برج كيبكو - دور 33 - غرفة الاجتماعات الرئيسية، وذلك ليتم النظر في البنود المدرجة على جداول الأعمال وفقا للتالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية:
أولاً - النظر في تعديل قيمة المكافأة السنوية المقررة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/08/31، وذلك وفقا لتوصية مجلس الإدارة، واعتماد مكافأة سنوية إجمالية لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ وقدره 250,000 د.ك بدلا من مبلغ 60,000 د.ك، على أن يحل هذا القرار محل أي قرار سابق متعلق بذات الموضوع.
ثانياً - مناقشة اتفاقية تقديم خدمات إدارية بين كل من شركة بوبيان للبتروكيماويات وشركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني وفقا للشروط الرئيسية التالية:
1. مدة هذه الاتفاقية: يبدأ سريان الاتفاقية منذ موافقة الجمعية العامة العادية عليها وتنتهي مع نهاية السنة المالية ومن ثم تجدد تلقائياً من تاريخ بداية كل سنة مالية تالية وحتى تاريخ انتهاء السنة المالية. .
2. يتم تقدير أتعاب سنوية بنسبة 5% من صافي الأرباح السنوية لشركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني قبل احتساب الضريبة ومكافآت مجلس الإدارة والرسوم الإدارية ويتم تحديدها وفقاً للبيانات المالية المدققة عن السنة المالية التي يتم تقديم الخدمات خلالها، تسدد على دفعتين متساويتين كل ستة أشهر.
ثالثاً - النظر في تفويض كل من رئيس مجلس الإدارة و/أو نائب رئيس مجلس الإدارة منفردين باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة والتوقيع على الاتفاقية سالفة البيان، والتوقيع كذلك على كافة ما يلزم من مستندات بشأن تنفيذ هذا القرار.
رابعا - استعراض التعاملات التي تمت بين الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية المنتهية في 2025/08/31 والمصادقة عليها، وتفويض مجلس الإدارة بإبرام التعاملات التي ستتم مع أطراف ذات الصلة خلال السنة المالية التي ستنتهي في 2026/08/31 ولحين انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية التي ستنتهي في 2026/08/31.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية:
أولاً - مناقشة إضافة المادة رقم (59) إلى النظام الأساسي للشركة والتي تنص على التالي: مناقشة تضمين عقد شركة المساهمة المقفلة تقييد حق المساهم في التصرف في اسهمه بالقيد التالي:
أ- أن يكون للمساهمين في الشركة حق أولوية في شراء الأسهم التي يرغب مالكها في بيعها.

لاستلام دعوة حضور الجمعية العمومية واستمارة التوكيل الخاصة بالسادة المساهمين احضار البطاقة المدنية الأصلية أو من يمثلهم اصطحاب كتاب تفويض بالاستلام، مراجعة العنوان التالي، منطقة شرق - برج كيبكو - دور 33 ، تلفون رقم 22020100 وذلك من الساعة التاسعة صباحا وحتى الثالثة عصرًا.